Appendix (4)

مملكة البحرين
نائب رئيس مجلس الوزراء

الرقم: ن ر أ/١٢/٠٢/٠٦٢
التاريخ: ٢٨ فبراير ٢٠١٢م

معالي علي بن صالح الصالح الموقر
رئيس اللجنة الوطنية المعنية بتوصيات تقرير
اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق

تحية طيبة وبعد،،،

بالإشارة إلى خطابكم رقم ٢٣ ص ل م ق المؤرخ في ٢ فبراير ٢٠١٢م، المتضمن على بعض الإستفسارات حيال تنفيذ توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، وإلحاقاً بخطابنا رقم ن ر أ/٥٤ المؤرخ بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠١٢م، المتضمن تقرير الخبراء القانونيين، وبناء على إستفساركم حيال تنفيذ التوصية رقم ١٧١٦ بشأن وضع آلية مستقلة ومحايدة لمساءلة المسئولين الحكوميين.

يسرني أن أرفق لكم طيه نسخة من قرار النائب العام رقم (٨) لسنة ٢٠١٢م، بشأن وحدة التحقيق الخاصة تنفيذاً للتوصية المذكورة أعلاه وفي ضوء تقرير الخبراء القانونيين الذين قدموا المساعدة في صياغة ذلك القرار، وكذلك خطاب معالي نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس محكمة التمييز فيما يتعلق بالبند رقم ٣ منه حول تعيين مستشار لفريق المحققين الوطنيين المعني بالتحقيق في الإدعاءات بحصول انتهاكات خلال الفترة الماضية.

وتفضلوا بقبول خالص تحياتي وتقديري ،،،

محمد بن مبارك آل خليفة
نائب رئيس مجلس الوزراء

Kingdom of Bahrain
Deputy Prime Minister

Translation of letter no: N.R.A 062/2/12
Date: 28/02/12

In reference to your letter of 2 February 2012 concerning implementing the BICI recommendations, and further to our letter on 22 February enclosing the legal experts' advice, particularly regarding rec. 1716 on adopting a government accountability mechanism, I am pleased to enclose a copy of the Decision by the Attorney General No. 8 of 2012 on the Special Investigations Unit to implement the aforementioned recommendation in light of the legal experts' advice which assisted in drafting this Decision. I also enclose the letter of HE the Deputy Head of the Supreme Judicial Council and Head of the Cassation Court, with particular reference to item no. 3, on the appointment of an adviser to the Unit which aims to investigate allegations of violations occurring last year.

Kingdom of Bahrain
PUBLIC PROSECUTION

مملكة البحرين
النيابة العامة

Attorney General Office
Judicial Inspection

مكتب النائب العام
التفتيش القضائي

قرار
رقم (٨) لسنة ٢٠١٢
بإنشاء وحدة التحقيق الخاصة

النائب العام

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون السلطة القضائية وتعديلاته، وعلى المرسوم بقانون رقم ٤٦ السنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون الإجراءات الجنائية،ولما كان تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، في الفقرة ١٢١٦ منه، قد أوصى بوضع:

"آلية مستقلة ومحايدة لمساءلة المسئولين الحكوميين الذين ارتكبوا أعمالاً مخالفة للقانون أو تسببوا بإهمالهم في حالات القتل والتعذيب وسوء معاملة المدنيين، وذلك بقصد اتخاذ إجراءات قانونية وتأديبية ضد هؤلاء الأشخاص بمن فيهم ذوي المناصب القيادية، مدنيين كانوا أم عسكريين، الذين يثبت انطباق مبدأ "مسئولية القيادة" عليهم وفقاً للمعايير الدولية".

وفي ضوء الإلتزام بالتنفيذ التام لتوصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، ومشورة مجموعة الاستشارات القانونية الخارجية حول كيفية القيام بذلك.

ولما كان تنفيذ هذه التوصية يتطلب إنشاء وحدة خاصة ومستقلة بالنيابة العامة تتولى مسؤولية تحديد المساءلة ذات الطابع الفردي، وكذلك ما يتعلق بالأمور ذات الطابع المؤسسي أو المنهجي الناتجة عن الأحداث التي تضمنها تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق،

وفي ضوء توصية مجموعة الإستشارات القانونية الخارجية بأنه "يتم إنشاء وحدة ضمن مكتب النائب العام، يرأسها أحد كبار مسؤولي النيابة العامة، ويتم تعزيزها بخبرات متخصصة وبالقدرة على اجراء التحقيقات الضرورية للقيام بالمهمة المناطة بها"،

وفي إطار المبادىء العامة للتنفيذ المقتبسة من القانون الدولي، والتي يتم اشتراطها على الهيئات المسؤولة عن التحقيق في الادعاءات بانتهاك حقوق الانسان والتي تم تناولها في الفقرات من ٩ إلى ١٧ من المشورة المؤرخة في ١٥ فبراير ٢٠١٢ المقدمة من مجموعة الاستشارات القانونية الخارجية.

وفي ضوء قرار المجلس الأعلى للقضاء تعيين مستشار ليتولى مسؤولية تقديم المشورة للمجلس الأعلى للقضاء حول المسائل الواردة بتوصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، وكمستشار تحقيقات مستقل لوحدة التحقيقات باللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، ليقوم بدور ومسؤولية تقديم المشورة الاستراتيجية والإرشاد للوحدة في سبيل تنفيذ المهام المناطة بها.

وفي إطار صلاحيات النائب العام، بصفته المسئول عن جهاز النيابة العامة وعضو في المجلس الأعلى للقضاء، والتي تتضمن صلاحية إنشاء وحدة تحقيق خاصة ومستقلة تملك الصفة والصلاحيات المذكورة أعلاه وتوفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لتلك الوحدة لتمكينها من تنفيذ المهام المناطة بها بكفاءة وفعالية.

قد تقرر:

(المادة الأولى)

تنشأ وحدة متخصصة بمكتب النائب العام بمسمى " وحدة التحقيق الخاصة " يرأسها عضو نيابة بدرجة رئيس نيابة ، وتكون تحت مسئوليته وإشرافه المباشرين، ويعاونه سبعة من أعضاء النيابة لا تقل درجتهم عن وكيل نيابة، يعملون تحت إشراف وتوجيه ورقابة رئيس الوحدة، وتحت إشراف وتوجيه ورقابة النائب العام، بصفته الإشرافية، حسبما يكون ذلك مناسباً، ويتم دعم هذه النيابة بما يلزمها من متطلبات بشرية ومادية، ومراجعة تلك الاحتياجات بصفة مستمرة على نحو يضمن قيامها بمهامها المنوطة بها بكفاءة وفاعلية.

Kingdom of Bahrain
PUBLIC PROSECUTION

مملكة البحرين
النيابة العامة

Attorney General Office
Judicial Inspection

مكتب النائب العام
التفتيش القضائي

(المادة الثانية)

يتم دعم وحدة التحقيق الخاصة بالخبرات والتخصصات اللازمة، بالتشاور مع رئيس الوحدة، ومن ذلك ندب عدد كاف من مأموري الضبط القضائي تحت مسمى " الشرطة القضائية "، ومن الأطباء الشرعيين وخبراء الأدلة الجنائية، ويعملون تحت إشراف وتوجيه ورقابة رئيس الوحدة، وتحت إشراف وتوجيه ورقابة النائب العام، بصفته الإشرافية، حسبما يكون ذلك مناسباً.

(المادة الثالثة)

تقوم وحدة التحقيق الخاصة في جميع الأوقات وبشكل عام بالأعمال المناطة بها وفقاً للمعايير الدولية، شاملةً كعنصر أهم بروتوكول اسطنبول للتقصي وتوثيق حالات التعذيب.

(المادة الرابعة)

تتولى وحدة التحقيق الخاصة مهمة تحديد المسؤولية الجنائية ضد المسؤولين الحكوميين الذين ارتكبوا أعمالاً مخالفة للقانون تسببت في جرائم قتل أوتعذيب أوالإيذاء أوسوء المعاملة، بمن فيهم ذوي المناصب القيادية في ظل مبدأ مسئولية القيادة، وفي الحالات التي تتوصل فيها الوحدة إلى استنتاج بأن هناك أساس للنوع آخر من المساءلة، تتم إحالة أوراق القضية إلى الدائرة أو الهيئة الحكومية المختصة لغرض اتخاذ إجراءات تأديبية محتملة، أو أي إجراءات قانونية أخرى في إطار صلاحيات تلك الدائرة أو الهيئة.

(المادة الخامسة)

تتولى وحدة التحقيق الخاصة مسؤولية جميع القضايا الناشئة عن أحداث العام ٢٠١١ التي تضمنها تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، إلى جانب أي قضية أخرى يقرر النائب العام وجوب إحالتها إلى الوحدة للتحقيق فيها لأي سبب كان.

Kingdom of Bahrain
PUBLIC PROSECUTION

مملكة البحرين
النيابة العامة

Attorney General Office
Judicial Inspection

مكتب النائب العام
التفتيش القضائي

(المادة السادسة)

يقدم رئيس الوحدة تقريرا شهريا للنائب العام حول عمل الوحدة وسير التحقيقات. ويكون ذلك التقرير خاليا على ألا يحتوي على أية تفاصيل من شأنها التأثير سلبا على التحقيق، أو على حقوق المتهمين، أو متطلبات السرية وحماية الشهود.

(المادة السابعة)

يكون لرئيس الوحدة ولأعضائها حرية الوصول إلى مستشار التحقيقات المستقل المعين بواسطة المجلس الأعلى للقضاء، كما تكون له أيضاً حرية الوصول إليهم حسبما يكون مناسبا. ويعمل مستشار التحقيقات المستقل بالتنسيق مع النائب العام وتقدم المشورة له فيما يتعلق بهذه المسائل.

(المادة الثامنة)

يتم تعيين مستشار لحقوق الإنسان أو أكثر لتقديم المشورة للوحدة، ولمكتب النائب العام بصفة عامة، حول مسائل القانون الدولي والمعايير الخاصة بحقوق الإنسان فيما يتعلق بعملهم.

(المادة التاسعة)

ينشر في الجريدة الرسمية ويُعمل به من اليوم التالي للنشر.

د. علي بن فضل البوعينين
النائب العام

صدر بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٧

Decision
Establishing a Special Investigations Unit

The Attorney General

after consideration of Decree Law 42 of 2002 promulgating the Judicial Authorities Law and its amendments,

and on the basis of Decree Law 46 of 2002 promulgating the Criminal Procedure Law,

and given that the report of the Bahrain Independent Commission of Inquiry (***BICI***), in paragraph 1716 recommended the establishment of

> **"a national independent and impartial mechanism to determine the accountability of those in government who have committed unlawful or negligent acts resulting in the deaths, torture and mistreatment of civilians with a view to bringing legal and disciplinary action against such individuals, including those in the chain of command, military and civilian, who are found to be responsible under international standards of 'superior responsibility'."**

and in light of the government's commitment to the full implementation of the recommendations in the BICI report, and of the advice of the external legal advisory group regarding how best to achieve this,

and given that the implementation of this recommendation requires the creation of a specialised and independent unit in the Public Prosecution which assumes responsibility for identifying both issues attached to individuals and systematic issues attached to institutions, in all cases arising from the events which form the subject of the BICI report,

and in light of the recommendation of the external legal advisory group that "such a unit could properly be established within the Attorney General's Office, led at senior prosecutorial level, and supplemented by specialist expertise and investigative capacity that will be necessary for it to fulfil its task",

and in the framework of the general principles which guide the implementation, adapted from international law, which bind bodies concerned with investigation of human rights abuses and which are set out in paragraphs 9 to 19 of the advice dated 15 February 2012 presented by the external legal advisory group (annexed here),

and in light of the decision by the Supreme Judicial Council appointing an adviser with the responsibility of advising the Supreme Judicial Council on matters arising from the BICI report, and who will also act as independent adviser to the Special Investigations Unit, who will provide strategic advice and counselling to the Unit in the fulfilment of its mandate,

and within the framework of the reforms by the Attorney General, in his capacity as the individual responsible for the Public Prosecution and as member of the Supreme Judicial Council, which guarantees that a Special Investigations Unit will be established having the character and powers referred to above and possessing the human and financial resources which would enable it to fulfil its mandate efficiently and effectively,

has decided,

Article One

A special unit named the "Special Investigations Unit" (the ***SI Unit***) is hereby established in the office of the Attorney General. This unit will be led by an individual holding the rank of Head Prosecutor, and the unit will be under his direct supervision and responsibility. The unit will be staffed by seven prosecutors drawn from the Public Prosecution and holding at least the rank of "prosecution agent" who will be under the supervision and review of the head of the SI Unit, as well as under the supervision and review of the Attorney General in his supervisory capacity, as appropriate. The SI Unit will be supported by all necessary human and financial resources. The staffing and other resourcing of the SI Unit will be kept under constant review so as to ensure that the Unit is fully able to fulfil its mandate efficiently and effectively.

Article Two

The SI Unit will be supported, in consultation with the head of the SI Unit, with the expertise and powers required by seconding a sufficient number of the judicial personnel known as "judicial police", forensic doctors and forensic experts to it. This personnel will be under the direction and responsibility of the head of the SI Unit, and under the responsibility of the Attorney-General in his supervisory capacity, as appropriate.

Article Three

The SI Unit will, at all times, undertake its work in accordance with international standards, including most importantly the Istanbul Principles on investigating and reporting on torture.

Article Four

The SI Unit will be responsible for the determination of criminal accountability of those in government who have committed crimes of killing or torture or mistreatment of civilians, including those in the chain of command under the principle of superior responsibility. In circumstances in which the SI Unit determines that there is a *prima facie* case to be answered, relevant papers will be passed to the appropriate Government authority or agency for purposes of possible disciplinary or other proceedings under the authority of that department or agency.

Article Five

The SI Unit will have responsibility for all cases arising out of the events of 2011 on which the BICI report was based, in addition to any other case that the Attorney General decided should be transferred to the Unit for investigation for whatever reason.

Article Six

The head of the SI Unit will submit a monthly report to the Attorney General on the work of the Unit and the status of its investigations. That report will be made public but will not contain any details that would compromise the investigation, the rights of the accused or the confidentiality and protection of witnesses.

Article Seven

The head of the SI Unit as well as its members will have unfettered access to the Independent Investigations Counsellor appointed by the Supreme Judicial Council, and he or she will similarly have unfettered access to them, as appropriate. The Independent Investigations Counsellor shall work closely with, and advise, the Attorney General on these matters.

Article Eight

One or more human rights counsellors shall be appointed to advise the SI Unit, and to advise the Attorney General's office in general, on questions of international human rights law and standards relevant and applicable to their work.

Kingdom of Bahrain
The Supreme Judicial Council
Office of the President

مملكة البحرين
المجلس الأعلى للقضاء
مكتب الرئيس

رقم الكتاب : رت م ق / ٢٤ / ٢٠١٢م
التاريخ : ٥ ربيع الثاني ١٤٣٣هـ
الموافق : ٢٧ فبراير ٢٠١٢م

صاحب السمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة الموقر
نائب رئيس مجلس الوزراء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لي إبلاغ سموكم بأن المجلس الأعلى للقضاء قد أتم الأمور الآتية:

١- إنشاء محاكم متخصصة لنظر دعاوى التعويضات عن الأحداث التي مرت بها المملكة العام الماضي.

٢- قامت اللجنة المكلفة بمراجعة الأحكام الصادر بالإدانة من محاكم السلامة الوطنية والغير القابلة للطعن فيها من حيث مراعاة المبادئ الأساسية بالمحاكمة العادلة بما في ذلك الاستعانة بمحام وتحقيق مبدأ مشروعية الدليل وكذا الأحكام الصادرة بالإدانة و الغير القابلة للطعن فيها والخاصة بجرائم تتعلق بحرية التعبير السياسي والتي لا تتضمن تحريضا على العنف من حيث العقوبات الصادرة فيها.

وخلصت اللجنة المذكورة في تقريرها النهائي إلى حصر جميع الأحكام الصادرة من المحاكم السلامة الوطنية وعددها ١٦٥ حكماً وإجمالي عدد المحكومين فيها ٥٠٢ محكوم وتبين اللجنة إن عدد الأحكام التي تم الطعن عليها هو ١٣٥ حكماً تجري مراجعها أما محاكم القضاء العادي المختصة تبعاً للقانون.

وأخذت اللجنة علماً بأن عدد القضايا التي حولت بعد انتهاء حالة السلامة الوطنية من النيابة العسكرية إلى النيابة العامة ١٦٢٢ قضية حفظت منها النيابة العامة ١١٨٥ قضية كما قامت النيابة العامة بإسقاط التهم المتعلقة بحرية الرأي والتعبير وعددها ٣٣٤ تهمه.

وفي إطار الحرص على التنفيذ الكامل للتوصية ١٧٢٠ من تقرير لجنة تقصي الحقائق فقد تم حصر عدد ٣٠ قضية لم يتم الطعن عليها أما القضاء العادي، وقد قامت اللجنة بمراجعة هذه الأحكام طبقاً للقواعد الدستورية والقانونية والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان وخاصة العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في مواده أرقام ٦ و ١٩ و ٢٠ والتي تتعلق بالحق في المحاكمة العادلة وحرية الرأي والتعبير والتجمع.

ورغبة في تفعيل مبدأ المساواة في العدالة الجنائية، فقد استهدت اللجنة فيما انتهت إليه من توصيات بإعلان حضرة صاحب الجلالة في قضايا مماثلة بعدم ملاحقة عن المساس بالذات الملكية. وكذلك إسقاط النيابة العامة للتهم المتعلقة بحرية التعبير.

وخلصت اللجنة في ضوء ما تقدم، وبعد مراجعة القضايا المذكورة إلى التوصية في ثلاثين قضية بما يلي: إسقاط التهم واستبعادها من صحيفة الاسبقيات بالنسبة إلى خمسة متهمين، والاكتفاء بالعقوبة المنفذة فقط بالنسبة إلى سته متهمين، وإسقاط التهمة فقط من صحيفة الاسبقيات بالنسبة إلى ٢ متهمين.

٣- شارف المجلس الأعلى للقضاء على إنهاء إجراءات تعيين مستشار لفريق المحققين الوطنيين المعني بالتحقيق في الادعاءات بحصول انتهاكات خلال الفترة الماضية.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام ،،،

خليفة بن راشد بن عبدالله آل خليفة
نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء
رئيس محكمة التمييز

His Highness Sheikh Mohammed Bin Mubarak Al Khalifa

Deputy Prime Minister

May the peace and blessings of God/Allah be upon you;

I am delighted to inform your highness that the Supreme Judicial Council has completed the following:

1- Establishing specialized courts to hear the cases of compensation for the events that took place in the kingdom last year.
2- The charged commission reviewed the National Safety Courts' irrevocable adjudications of conviction in terms of its compliance with the basic standards of just trials, which include briefing a lawyer and fulfilling the principle of the legitimacy of the evidence. The commission also reviewed the irrevocable adjudications of conviction especially in the crimes related to freedom of political expression that don't include instigation for violence.

In its final report, the above mentioned commission has included all the 165 adjudications ruled by the National Safety Courts that convicted 502 persons. The commission found that the number of appealed adjudications was 135 which are being revised by the ordinary courts according to the law.

The commission was informed that 1622 cases were referred the Public Prosecution from the Military Prosecution after lifting the State of National Safety. The Public Prosecution closed 1185 cases of them, and dropped 334 cases related to the freedom of opinion and expression.

Within the frame of keenness to fully implement the recommendation No. 1720 of the Bahrain Independent Commission of Inquiry (BICI), the commission reported 30 cases that were no appealed at the ordinary courts. The commission revised the adjudications in accordance with the constitution and law as well as

the international standards for human rights, especially the articles 6, 19, and 20 of the international convention for civil and political rights about the right for a just trial and for freedom of opinion, expression and assembling.

To activate the principle of equity in criminal justice, the commission announced its recommendations on the basis of the declaration of His Majesty the King not to pursuit cases of undermining the King's dignity. The Public Prosecution also drops the charges related to freedom of expression.

After revising the cases, the commission announced its recommendation about 30 cases. It recommends dropping the charges and removing them from the files of five accused persons; contenting with the sentence only for six accused persons; and dropping the charges only from the files of two accused persons.

3- The Supreme Judicial Council has almost completed the procedures of employing an adviser for the national investigation team who are charged with investigating the claims about violations took place during the past period.

Sign

Khalifa Bin Rashid Bin Abdullah Al Khalifa

Vice-President of Supreme Judicial Council

President of Court of Cassation